

كِتَابُ تَرْوِيحِ الْأُمَّةِ
بِنِيَارِ تَيْسِيرِ الْمَلَّةِ
لِلشَّيْخِ عَبْدِ الدَّيْمِ
عُثْمَانَ بْنِ فُؤَادِ بْنِ
رَدِيحَةَ اللَّهِ
تَامِيْنَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيَّ وَسَلَّم
وَحَقَّقِدْ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا قَالَ الْعَبْدُ
الْعَفِيرُ الْمُضْطَّرُّ لِرَحْمَةِ رَبِّهِ عَثْمَانَ بْنَ حَمَادِ بْنِ
عَثْمَانَ الْمَعْرُوفِ بِأَبِي قُرَيْبٍ تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِسِرِّ
تَحْمِيهِ إِذْ مَنَّ بِالْحَقِّدِ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَالسَّلَامُ
عَلَيَّ وَحَقَّقِدْ لِسَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ وَعَلَيَّ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ
أَجْمَعِينَ أَمَا بَعْدُ فَهَذَا كِتَابٌ تَرْوِيحُ الْأُمَّةِ بَيَانٌ
تَيْسِيرُ الْعِلْمِ وَأَقْوَلُ وَيَا اللَّهُ التَّوْفِيقُ وَلَا عِلْمَ
أَنْزَلْتَهُمْ سَبْعَةَ أَسْبَابٍ مَسَابِلِ أَرْضِنَا أَيْرَادَهَا
فِي هَذَا الْكِتَابِ عَرَفْنَا أَنَّ الْخَيْرَ اللَّهُ تَعَالَى يَسِّرُ
وَأَسْتَرَامَ قَلْبَهُ مِنْ تَضْيِيقِ مَا وَسَّعَ اللَّهُ تَعَالَى
عَنْ عِبَادِهِ :: السُّؤَالُ وَالْجَوَابُ فَكُلُّ مَا الْأَيْمَانَ الْكَلَامِ
فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا وَالْجَوَابُ أَنَّهُ قَدْ أَنْعَقِدُ أَجْمَاعُ
أَهْلِ السُّنَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَعَلَى أَرْوَاقِ الْأَيْمَانَ الْكَلَامِ
فِي الدُّنْيَا هُوَ أَقْوَلُ فَارَادَ الشَّهَادَةَ تَبْرُؤًا وَقَطْعًا فَمَنْ فَرَّ

بِهِمَا

1

1

بِهِمَا جَرَّتْ عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ الْإِسْلَامِيَّةُ فِي دِينِهَا لَمْ
يُظْهَرِ مِنْهُ كُفْرٌ قَوْلُهُ كَانَ كَارِهَا مَا عَلِمَ حُجَّةَ الرَّسُولِ
بِهِ صُرُورَةً أَوْ بَعْلًا كَالشَّجْوَدِ لِلنَّعْمِ مَثَلًا فَالهِ
عَبْدُ السَّلَامِ بَرِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ الْفَارِسِيِّ وَشَرَحَ الْوَأَسْطَى
لَيْسَ لَنَا أَنْ نَسْمَعَ الظَّرِّ بِإِيمَانٍ أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَمَّا
مَيَّا كَارِهَا وَغَيْرِهِ اللَّهُمَّ إِنْ يُظْهَرِ عَلَيَّ لِسَانًا أَمْرًا
مَا يَدُلُّ عَلَيَّ مَا كَمَرِ فِي ضَمِيرِهِ مِنَ الْكُفْرِ بِدَعْوَةِ الْإِسْلَامِ
فَالْوَأَجِبُ حِينَئِذٍ أَنْ تَتَلَطَّفَ فِي تَعْلِيمِهِ وَمَعَانَاةِ
دَائِهِ بِمَا أَمْكُرَ أَنْتَهَى : سَوَالٌ فَلَزَّ قُلْتُ مَا التَّوْحِيدُ
الَّذِي لَا تَجَاةُ فِي الْأَخْزَةِ الْإِبْرَاهِيمِ وَالْأَبَوَاتِ
كَمَا قَالَ الشَّيْخُ السَّنُوسِيُّ فِي نَوَالِ السَّعَادَةِ شَرَحَ
أَمَّ الْبِرِّ إِبْرَاهِيمَ لِأَنَّهُ لَا نَزَاعَ فِي ثَبُوتِ الْإِلَهِيَّةِ لِمَوْلَانَا
عَزَّ وَجَلَّ لِجَمِيعِ الْأَقْلَابِ وَأَنَّ مَا كَفَرَ مِنْ كُفْرٍ بِزِيَادَةِ
إِلَهِيَّةٍ فَخَرَّ : وَنَجَفَى مَا عَدَاهُ تَعْلَى مِنَ الْإِلَهِيَّةِ هُوَ
الْمُخْتَلَفُ فِيهِ وَبِهِ يَحْصُلُ التَّوْحِيدُ قَبْلًا مَلَهُ
أَنْتَهَى : وَقَالَ الْفَارِسِيُّ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ الْمَعْرُوفُ

وكتاب المسقى سراج المریدین اعلم اعلم ان الله
حید قد عظمه قوم على الخلو حتى انفسوهم منه
وما عظمه فدراوا فربه ينسرا ولفدر ضم الله تعالى
فيه باليسير وادناه لعباده بالتيسير وامرهم
فيه بسابو الحكم والتقدير فقال اعبدوا الله
ولا تشركوا به شيئا قالوا جئناك لا نجعل الله شريكا
وار لا قالوا ولا معبودة سواه وقد قالوا انه بحر
لا ساحل له وقد فوا وهو نضر عذب نخوته
بالاقدام وانما عظمه تخليط الفاعدين لسؤال
قال قلت ما الايمان الذي يستجوبه العبد في قول
الجنة قال جواب انه لسبل الشيخ عمدة نبي يوسف
السنو سري كما قاله سيد منارة في الدر النمين
والمورد المغير شرح المرشد المعبر على القروية
من اصول الذين هل يشترط الايمان الذي يستجوب
العبد به في قول الجنة ان يعرف معنى لا اله الا الله
عمدة رسول الله على التفصيل الذي هو العافية
الصغرى

التَّعْرِىَ أَمْ لَا فَإِذَا بَيَّنَّا ذَلِكَ لَا يَشْتَرِكُ إِلَّا بِوِ كَمَالِ
الْإِيمَانِ وَإِنَّمَا يَشْتَرِكُ فِي الْمَعْنَى مَعْرِفَةَ الْمَعْنَى
عَلَى وَجْهِ تَسْتَحْقِرُ التَّجْصِيلَ ثُمَّ قَالَ وَلَا شَكَّ
أَنَّ الْغَالِبَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ عَامَتُهُمْ وَخَاصَتُهُمْ
مَعْرِفَةُ ذَلِكَ كَمَا تَدْرِي فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْخَالِقُ
وَلَيْسَ بِمَخْلُوقٍ وَالرَّازِقُ وَلَيْسَ بِمَرْزُوقٍ وَذَلِكَ
مَعْنَى عُنَانٍ جَلَّ وَعَزَّ عَزَّ كُلِّ سِوَاهُ وَاقْتِفَارِ كُلِّ
مَا سِوَاهُ إِلَيْهِ وَيَعْرِفُونَ أَنَّ اللَّهَ لَا يَهْتَدِي إِلَيْهِ
وَلَا يَهْتَدِي إِلَى اللَّهِ وَلَا يَعْجَبُ إِلَيْهِ وَلَا مَعْبُودَ سِوَاهُ
وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسْتَعْبَدُ وَالْعِبَادَةُ
وَلَا يَشْتَرِكُ فِيهَا سِوَاهُ إِنَّتَهُمْ: لَسَوْأَ أَعْلَمُ قُلْتُ
مَا النَّظَرُ الْفَرِيدُ الَّذِي يَخْصُرُ بِهِ؟ عَلَى الْإِيمَانِ
عَلَى طَرِيقِ التَّيْسِيرِ: وَالْجَوَابُ نَعَمْ قَالَ وَلِيُّ اللَّهِ
أَبْرَارُ بَقْفَةٍ فِي بَهْجَةِ النَّبُوسِ هُوَ أَيْ خَدِّهَا النَّظَرُ
وَالْإِسْتِدْلَالُ عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ
مِنَ النَّظَرِ إِلَى مَلَائِكَةِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لِيَكُونَ

ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى وَجْدِ انبِيَاءِهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ ذَلِكَ مَا فِي السَّمَاءِ
مِنَ الْكَوَاكِبِ عَلَى اخْتِلَافِهَا وَكَذَلِكَ مَا فِيهَا مِنَ
الْمِيَاهِ عَذِيْبًا وَمَالِحًا وَكَذَلِكَ مَا فِيهَا مِنَ الثَّمَرِ
وَاخْتِلَافِ طَلْعِهَا مَعَ كَوْنِهَا تَتَّبَعِي بِمَاءٍ
وَاحِدٍ وَتُنْبِتُ فِي بَفْعَةٍ وَاحِدَةٍ وَهَذَا النَّظَرُ وَالِاسْتِدْلَالُ
عَلَى مَا اشْتَرْنَا إِلَيْهِ يَكُونُ فِي كَمَالِ الْإِيْقَانِ وَمِنْ أَرَادَ
الزِّيَادَةَ عَلَى هَذَا الْعَدْوِ فَخَلَّ فِي النَّظَرِ وَادِلَّةِ
الْمُتَكَلِّمِينَ وَفِي ذَلِكَ خَلْفٌ الْمَغَالِبَةِ وَهُوَ لَا يُطِيقُ
ذَلِكَ قَالَ الشَّيْخُ السَّنُوسِيُّ فِي نَوْرِ السَّعَادَةِ شَرَحَ
أَمْرَ الْبِرَاهِمِيِّ لَا يَشْتَرُطُ مَعْرِفَةَ النَّظَرِ عَلَى طَرِيقِ
الْمُتَكَلِّمِينَ وَالنَّظَرُ الَّذِي لَا يَجِبُ عَلَى جَمِيعِ
الْمُتَكَلِّمِينَ هُوَ النَّظَرُ الَّذِي يَحْصُرِيهِ مُقَابَلَةُ
الْقَلْبِ ثُمَّ قَالَ وَلَا شَكَّ أَنَّ النَّظَرَ عَلَى هَذَا التَّوَجُّهِ
غَيْرُ يَكْفِي لِخُصُولِهِ لِمُعْظَمِ هَذِهِ الْأُمَّةِ
أَوْلَجَ فِيهَا أَنْتَهَى ۞ فَلْتِ وَأَمَّا قَالَ ذَلِكَ
لَا هَذَا

الشجر اوتى والذرة المنتورة ويبارك في العلوم
 المشهورة انما كلف الله تعالى جميع عبادها بما
 شرحت به الشريعة و فقط يعنى الانسار المتعبد
 والمؤمن المخترف ان يقرأ ما ورد في الكتاب
 والسنة صريحاً لا استنباطاً لا جميع ما استنبط
 ليس يشترط معلوم لله تعالى ولو كان من عند غير
 الله لو وجدوا فيه اختلافاً كثيراً ليعنى اقتلاوا من
 بينهم والمطلوب علمه انما هو ما شرعه الله
 تعالى صريحاً وهو العلم الذي يسأل عنه العبد في الآخرة
 وجميع ذلك لا يخرج فيه ولا مشقة على احد
 في تحصيله ولا يحتاج في معرفته الى صرف عمر
 وتعطيل السباب في تحصيله الا مضمومة افعالوا
 كذا وان تركوا كذا وهذا الا يتوقف في فهمه اقل
 العوام بخلاف ما شرعه المجتهدون من الائمة فانما
 لا يسأل عنه احد في الآخرة وفيه العجز والمشقة
 فيحتاج الى صرف عمر وتعطيل السباب في تحصيله

كَمَا هُوَ مُشَاهِدٌ وَلَا يَدْرِمُ خَالَفَهُ أَوْ قَالَهُ الطَّبَقُ
الْكَبِيرُ وَالْمُدْمُومُ خَالَفَ صَرِيحَ الْفَرَارِ أَوِ السَّنَةِ
أَوِ الْإِجْمَاعِ لِغَيْرِ وَقَالَ ابْنُ أَبِي الدَّرَرِ الْمُشْتَوَرَةُ وَالْإِجْتِمَاعُ
يَرْجِعُ إِلَى مَسَائِلِ سَبْعَةِ أَجْمَعٍ عَلَيْهَا الْأُمَّةُ فِيهَا
مَضْرُوبٌ وَحَرْمٌ عَلَى الْأُمَّةِ حَرْفُهُ فَالْوَقْفُ الرَّسَالَةُ الْمُبَارَكَةُ
وَمَقَاطِرُ الْوَقْفِهَا مِنْ تَوْفِيقِهِمْ أَسْتَعْلَمُ بِوَقْفِهِمْ
تَرَكَيبُ كَلَامٍ بِغَيْرِهِمْ بَعْضًا وَمَنْطُوقُهُ وَمَوْجُودُهُ
حَتَّى تَعْدُوا عَنِ الشَّرِيعَةِ الْعَوَالِمِ الْمُعْتَمَدَةِ عَنْ وَجْهِهِمْ
أَسْرَارُهَا الْمُظْهِرَةَ وَلَوْ تَرَكَوْا جَمِيعَ كَلَامٍ غَيْرِ كَلَامِ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَعْلَمُوا بِشَيْءٍ
مِنَهُ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَجَمِيعَ أَقْوَالِ
الْعُلَمَاءِ لَا تَخْلُوا عَنْ ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ إِمَانٍ تَوَافِقُ صَرِيحَ
السَّنَةِ الْوَارِدَةِ وَالْمِنَةُ لِلْسَّنَةِ وَالْمَجْتَمَعُ
كَالْحَاكِمِ لَهَا وَإِمَانٌ خَالَفَ صَرِيحَ السَّنَةِ فَشَرِيحُ
وَيُعْمَلُ بِالسَّنَةِ وَإِنَّمَا لَا يُظْهِرُ مَوَاقِفَهَا

وَلَا خَالَفَتْهَا فَإِذَا خَسِرَ أَحْوَالُهَا الْوُفُؤُ وَوَعَلْمَا أَوْ تَرَكَهَا
لِسَوَاءٍ أَلَا أَنْ تَكُونَ مَقَابِلَةً إِلَى الْأَحْتِيَاظِ فِي الدَّيْرِ وَالْفُؤْلِ
يَمْنَعُ السُّعْمَالَ الْحَشِيشَ وَسَائِرَ مَا يَخْدُو وَلَا يَسْتَكِرُ
وَالْعَمَلُ بِهَا حَيْثُ أَرَجَعَ وَلَوْ لَمْ تَصْرَحْ الشَّرِيعَةُ
بِذَلِكَ أَنْتَهَى سَأَلَ فَإِنْ قُلْتَ هَلْ يَنْكَرُ عَلَى مَنْ تَرَكَ
مَا اخْتَلَفَ فِي وُجُوبِهِ أَوْ فَعَلَ مَا اخْتَلَفَ فِي تَحْرِيمِهِ
أَوْ يَنْكَرُ عَلَيْهِ . وَالْجَوَابُ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ عَزَّ الدَّيْرِ
بِرَبِّهِ السَّلَامُ الْإِنْكَارُ مَتَعَلَّقٌ عَلَى تَجَمُّعِ أَوْ بِجَابِهِ
أَوْ تَحْرِيمِهِ فَإِنْ قُلْتَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ قَالَ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ
أَلَا يُقَالُ فِيهِ فِي مَسْئَلَةٍ يَنْفَعُ حُكْمَهُ فِي مِثْلِهِمَا فَإِنْ كَانَ
جَاهِلًا لَمْ يَنْكَرْ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْتَكِبْ حَجْرًا فَإِنَّهُ
لَا يَلْزِمُهُ تَغْلِيظُهُ مَرَّ فَإِنَّ التَّحْرِيمَ وَلَا بِالْإِنْكَارِ
أَنْتَهَى وَالْمُرَادُ بِالنَّهْيِ عَنِ الْإِنْكَارِ أَنْكَارُ الْعَرَامِ وَلَوْ
أَنْكَرَ أَنْكَارَ الْأَرْشَادِ أَوْ أَمْرَهُ أَمْرَ النَّهْيِ وَالْإِنْكَارُ
فَذَلِكَ نَهْيٌ وَخُطْبَةٌ كَمَا فِي تَخْلِيصِ الْأَقْوَالِ شَرَحَ

الاربعين

الأربعة التووية لالشيبلي: وقال ابن الهندي رحمه
 الله لا تتعرض لكل من حكمه مسألة من مسائل الفروع
 إلا إذا علمت أن حكمه مخالف للفرد أو السنة وإن لم
 تعلم ذلك فلا تتعرض لحكمه وإن علمت أن حكمه
 مخالف للمدونة وغيرها انتهي: وليحذر المنكر
 كما قال عبد الوهاب الشعراوي في الرسالة المباركة
 أن يبادر على الإنكار على عامة المومنين بخروج عقلا
 يدهم ويقتت بانطال عباداتهم ومعاملتهم بأموالهم
 ولدها بعض المجتهدين بعقله ورأيه من غير
 أن تدركه راحة في كتاب أو سنة ما داموا في موا
 وفة فوامر علماء السنة فلا إنكار عليهم إلا إذا
 لفقوا سنة صريحة أو خرفوا الاجتماع وهو بعيد
 من اتباع مذهبا فله أن يختار قول من شاء من أصحابه
 لأنه إنما قلده مذهبا انتهي: فالعلماء رضي
 الله عنهم ولاجل رادة التوسيع على الأمة في الدين
 لم ينص جميع أفراد الأحكام في الفزار والعديت

وَوَكَلَتْهَا الرُّسُلُ أَرَأَيْتَ لِمَ جُتُّ هَدِيرٌ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُمْ
 إِذَا جُتُّ هَدِيرٌ وَانْتَلَفُوا أَوْ التَّوَسَّعُوا فِي خُتْلَانِهِمْ
 كَمَا وَرَدَ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 اخْتِلَافُ أُمَّتِي رَحْمَةٌ وَاخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ هَلْ يَجِبُ
 التَّزَامُ مَذْهَبِ مَعْيَرٍ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّيُومِيُّ وَشَرَّحَ
 الْكُتُوبَ وَهَلْ يَجِبُ عَلَى الْعَامِّ أَوْ غَيْرِهِ التَّزَامُ مَذْهَبِ
 مَعْيَرٍ مَرَّ مَذْهَبِ التَّجْتَهْدِيرِ قَوْلًا رَأَى الْأَوَّلُ نَعْمَ وَهَدَّجَهُ
 فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَالثَّانِي لَا: وَأُضْطَرَّه التَّوَسُّعِيُّ قَالَ
 إِنَّهُ لَا يَلِيزُ التَّقْدِيرُ مَذْهَبِ بِلَيْسَتْ بِنِي مَرَّ شَاءَ :
 وَيُخْلِجُ الْأَخْوَارَ لَا يَلِيزُ الْعَامِّي التَّزَامُ
 مَذْهَبِ مَعْيَرٍ فَإِنَّ النَّاسَ وَرَضُوا مِنَ التَّجَاهَةِ رَضَى
 اللَّهُ عَنْهُمْ لَمْ يَزِ الْوَأَيْفَلِدُ وَالْعُلَمَاءُ فِي الْوَفَائِعِ
 التَّخْتَلِيفَةُ مِنْ غَيْرِ التَّزَامِ لِقَابِ مَعْيَرٍ وَلَمْ يَكُنْ
 ذَلِكَ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْمُفْتِينَ
 لِمَرَّ السُّتَيْتَاهُ إِذَا السُّتَيْتَيْنِ فَلَا نَسْتَلْ غَيْرُ
 وَهَذَا مِمَّا نَعْلَمُهُ بِالضَّرُورَةِ أَنْتَهَى: وَقَالَ

عبد الو

||

عَبْدُ الْوَهَّابِ الشَّعْرَانِي فِي الرَّسَالَةِ الْمُبَارَكَةِ
فَدَيَّ كَرَامَةَ الْعُلَمَاءِ فِي الْعَقَائِدِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ
إِنْسَانٍ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ سَائِرَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى هُدًى مِمَّنْ
رَبُّهُمْ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ ذَلِكَ كَشْفًا وَإِيهَانًا وَمِنْ
نَزْرٍ عَلَى الْإِيمَانِ فَقَدْ خَسِرَ مَعَ الْخَالِصِينَ وَهَذَا
الْأَمْرُ مِنْ أَعْسِرِ الْأُمُورِ عَلَى مَنْ تَقَيَّدَ بِمَذْهَبٍ
مُعْتَبَرٍ كَمَا هُوَ مُشَاهِدٌ وَبِمَا لَوْ خَسِرَ أَحَدٌ
الْمَقْلِدِينَ لَمْ يَذْهَبْ وَضُرِبَ لَا يَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ
الْمَذْهَبِ إِلَى غَيْرِهِ تَتَرَى كَأَنَّهُمَا فِي مَثَلَيْنِ
مُخْتَلِفَيْنِ وَكُلُّهُمَا مِنْ كَثْرَةِ الْجَهْلِ بِرَأْسِهِ
بَعْضُهُمْ يَقُولُ مِنَ الْحَقِيقَةِ فَإِنْ قَالَ الْخَصْمُ
كَذَابْنَا كَذَابًا نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الضَّلَالِ وَإِنْ غَالِبَ
الْمَقْلِدِينَ فَقَدْ عَمَّ هُمْ بِذَلِكَ وَنَرَاهُمْ يَقُولُونَ
سَائِرَ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى هُدًى مِمَّنْ رَبُّهُمْ
بِالسَّنَنِ وَقَطُّ وَتَنْجُرُ نَفْسُهُمْ مِنَ الْعَمَلِ

بِأَقْوَالِهِمْ وَإِذَا اضْطُرُّوا أَحَدُهُم إِلَى الْعَمَلِ بِأَقْوَالِهِمْ
غَيْرِ أَمَامِهِمْ يَقُولُونَ فَلْيَنْفُلْنَا مِنَ الضَّرُورَةِ
مِنْ بَابِ الضَّرُورَاتِ تَبِيحِ الْمَحْظُورَاتِ كَأَنَّهُ وَقَعَ
وَمَعْصِيَةٌ بِرُفْعِهِ هَذَا هُوَ الْمَعْصِيَةُ الْكُبْرَى
فَيَجِبُ عَلَيْهِ التَّوْبَةُ وَالِاسْتِغْفَارُ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّهُمْ
لَوْ كَانُوا يُعْتَفُونَ فِي ذُرِّ أَرْزِ الْأَيْمَةِ عَلَى هَذِهِ مَا
تَعَبَتْ نَفْسُهُمْ مِنَ الْعَمَلِ بِأَقْوَالِهِمْ بِالْهَدْيِ
لَا تَنْفِرُ مِنْهُ تَجَسُّسُ مَنْ شَاهَدَ أَنَّهُ هَدَى فَيَتَأَمَّلُ
وَلَمْ يُبَلِّغْنَا أَرَادَ مِنْ عِلْمِ السَّنَةِ أَمْرٌ
أَخَذَ الرَّسُولُ بِمَذْهَبِ مَعْيَرٍ وَلَوْ وَقَعَ ذَلِكَ
لَوْ فَعَلُوا فِي الْأَثَرِ لَتَجَوَّبَتْ لَهُمُ الْعَمَلُ بِكُلِّ
حَدِيثٍ لَمْ يَأْتِ فِيهِ ذَلِكَ الْعَجْزُ الْخَدِ
أَمْرُ الْخُلُوبِ بِاتِّبَاعِهِ وَحُدُودِ الشَّرِيعَةِ
حَفِيظَةٌ أَنْفَاهُ مَجْمُوعٌ مَا بِيَدِ الْمُجْتَهِدِينَ
كُلُّهُمْ لَا يَبْدُو عَجْزٌ وَاحِدٌ فَيَجْمَعُ عَلَيْهِمْ

الشريعة

١٣٥

مِنْ مَدَائِمِ

الشريعة وتلك الشريعة يسبحون رضي الله عنهم
اجمعين ولم يوجب الله تعالى على احد التزام مذهب
الله جته دين. بخصوصه لعدم عفته ومن
ايرجاءنا الوجوب والايمة كلهم تبتروا امر الامر
باتتبا عنهم وقالوا اذا بلغكم حديث فاعملوا
به وانصروا بكلامنا الحايط رضي الله عنهم اجمعين
وكان الامام ابو حنيفة يقول لا ينبغي لمن يعلم
دليلا ان يفتي بكلامي وكان مالك وربيعة
رضي الله عنهما يقولان لنا من امر العفة
فيما نقول اذا سمعتم مني قولا يخالف قول
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعملوا
بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وانصروا
بكلامي هذا الحايط واما الامام احمد رضي
الله عنه فامرته في اتباع السنة مشهور حتى
انه لا يدور لنفسه كلاما الا بعرض مسابرو الصلاة

وَكَارِيفُ الْأَوْلَادِ كَلَامٍ مَعَ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى
وَسُنَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْتَهَى
كَلَامَ عَبْدِ الْوَقَّابِ الشَّعْرَانِيِّ فِي الرَّسَالَةِ الْفَبَارِكَةِ
وَبِانْتِهَائِهِ أَنْتَهَى كِتَابُ تَرْوِيحِ الْأُمَّةِ بَيَانِ
تَيْسِيرِ الْمِلَّةِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ
وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا نَمَتَ بِحَمْدِ اللَّهِ وَحُسْرَ عُونِهِ
وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
وَصَحْبِهِ
وَسَلَّمَ